توجيه عام لأعضاء المكتب الوطني وأعضاء مكاتب الجهات والفروع

الموضوع: مذكرة رقم 21-26/ بشأن التمايز بين الاجتماعي والسياسي في قيم ومنطلقات مؤسسة السلام للإنماء الاجتماعي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

بناءً على ميثاق السلام لمنتسبي المؤسسة الذي يؤكد على مبدأي "الحياد الإيجابي" و"الاستقلالية عن الهيئات السياسية والنقابية والإيديولوجية"؛

وعلى القانون الأساسي للمؤسسة كما تم تعديله في المؤتمر الوطني الرابع (فبراير 2023)، ولا سيما المواد التي تحدد طبيعة المؤسسة كجمعية ذات وظيفة اجتماعية وتنموية وإغاثية؛

وعلى مخرجات المؤتمر الوطني الرابع التي أكدت على التوجهات الاستراتيجية الكبرى، وفي مقدمتها تكريس الحكامة المؤسسية والتمييز بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي الحزبي؛

واستحضاراً لمقتضيات المذكرة الوطنية رقم 21 الصادرة بتاريخ 04-07-2002، وحرصاً على مواكبة تطور المؤسسة والمستجدات الوطنية؛

ونظراً لأن بلدنا مقبلة في الأشهر القادمة على استحقاقات انتخابية هامة (تشريعية وجماعية)، مما يستدعي تحصين العمل المؤسسي للمؤسسة من أي توظيف سياسي قد يمس باستقلاليتها أو يخلط بين الصفة الفردية للأعضاء وصفة تمثيلهم للمؤسسة.

يُذكّر المكتب الوطني كافة أعضاء المؤسسة، وعلى الخصوص المسؤولين بهياكلها المركزية والجهوية والمحلية، بما يلي:

- **أولا - في تأصيل الموقف (الفلسفة)**

1. تأسست مؤسسة السلام للإنماء الاجتماعي لتؤدي وظيفة الخدمة الاجتماعية بمفهومها الشمولي (رعاية، تنمية، إغاثة، بيئة)، انطلاقاً من الهوية المغربية الأصيلة القائمة على التضامن والتكافل، وفي إطار الثوابت الوطنية الجامعة.
2. إن استقلالية قرار المؤسسة وحيادها الإيجابي هما الضامنان لاستمرارها في أداء رسالتها الإنسانية بعيداً عن تجاذبات العمل السياسي أو النقابي أو الأيديولوجي الضيق، وهو ما يضمن ثقة شركائها والمستفيدين من خدماتها.
3. انطلاقاً من ذلك، فإن المؤسسة تُمثل إطاراً جامعاً للتنسيق والتعاون بين مختلف أبنائها، دون المساس بتنوع توجهاتهم الفكرية والسياسية، شريطة الفصل الواضح بين العمل المؤسسي داخل المؤسسة والانتماءات الفردية لأعضائها.

▪ ثانيا - في الضوابط والإجراءات التنظيمية

1. **بالنسبة للمسؤولين ورموز المؤسسة:**

- لا يسمح لأعضاء الهيئات المسيرة (المكتب الوطني، المكاتب الجهوية، مكاتب الفروع)، أو لمن يعتبر رمزاً من رموز المؤسسة على المستوى المحلي أو الوطني، بأن يترشحوا باسم المؤسسة أو باعتبارهم ممثلين لها في أية استحقاقات انتخابية (تشريعية، جماعية، مهنية...)، أو أن يديروا حملات انتخابية لأي مرشح، أو يشغلوا منصباً قيادياً في أية هيئة سياسية.

يُعتبر هذا الإجراء تنظيمياً لحماية المؤسسة من أي استغلال سياسي، وليس تقييداً للحقوق الدستورية للأفراد.

الاستثناءات :تدرس طلبات الترشيح الاستثنائية وفق الآليات التالية:

- تقديم طلب خطي يبين أسباب الاستثناء إلى مكتب الفرع المعني.
- يدرس مكتب الفرع الطلب في اجتماع خاص، ويحرر محضراً يتضمن الرأي المبرر للأغلبية.
- يُرفع ملف متكامل (طلب + محضر + سيرة ذاتية) إلى المكتب الوطني للنظر فيه.
- يبت المكتب الوطني في الطلب بناءً على معايير موضوعية (طبيعة الموقع داخل المؤسسة، تأثيره على سمعة المؤسسة، مبدأ التنافي مع المهام)، ويكون قراره نهائياً وملزماً.

2. **بالنسبة لاستغلال ممتلكات وهوية المؤسسة:**

يمنع منعاً باتاً استغلال المقرات، الأسماء، الشعارات، الهوية البصرية، قواعد البيانات، أو أي أنشطة للمؤسسة في أي حملة انتخابية أو دعائية لدعم أي مرشح أو حزب أو هيئة سياسية، مهما كان الانتماء.

3. **بالنسبة للمنخرطين:**

يُذكَّر أن لكل عضو منخرط في المؤسسة، بصفته مواطناً مغربياً، كامل الحق في ممارسة حقوقه الدستورية والسياسية، بما في ذلك الانتماء إلى أحزاب أو هيئات سياسية، أو التصويت، أو الترشح للانتخابات **بصفته الشخصية**، على ألا يربط ذلك بعضويته في المؤسسة، وألا يستخدم أي من إمكانياتها أو اسمها في ذلك.

▪ ثالثا) - في آليات التتبع والمساءلة

1. إن المكتب الوطني وهو يهيب بكافة رؤساء الفروع والجهات السهر على تطبيق هذه المذكرة، فإنه يُلزمهم بما يلي:

- إشعار جميع الأعضاء والمسؤولين بمقتضيات هذه المذكرة بشكل دوري.
- رفع تقارير مفصلة عن أية مخالفات أو إشكالات تُسجل في هذا المجال فور حدوثها إلى مديرية الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية بالمكتب الوطني.

2. في حالة ثبوت مخالفة لمقتضيات هذه المذكرة، يُشكل المكتب الوطني لجنة تحقيق للنظر في الحالة، وتطبيق الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في القانون الداخلي للمؤسسة والتي تصل إلى الإقالة من المسؤولية أو العضوية، حسب نوع المخالفة.

والمكتب الوطني، إذ يضع هذه المذكرة كمرجعية تنظيمية ملزمة، فإنه يؤكد على أن الهدف الأسمى هو الحفاظ على نقاء العمل الاجتماعي داخل مؤسستنا وضمان استدامته وأثره، تحقيقاً لشعارنا: "أثرنا في مشاريعنا"، وكرامةً للإنسان الذي نخدمه.

والله ولي التوفيق.

حرر بالرباط في: 11 يونيو 2026

عن المكتب الوطني
رئيس مؤسسة السلام للإنماء الاجتماعي
إبراهيم تلوى